

الموقف الألماني من المسألة المغربية نهاية القرن 19 ومطلع القرن 20

الأستاذ: مصطفى بطراوي

جامعة اكلي محند اولحاج – البويرة

ملخص الدراسة.

تتناول هذه الدراسة جزء من التجاذبات الاستعمارية التي تعرض لها المغرب الاقصى مع نهاية القرن 19 و مطلع القرن 20 ، ويكون التركيز على سياسة كل من فرنسا وبريطانيا باعتبارهما اهم القوى الاستعمارية في تلك الفترة . ثم تعرج الدراسة على موقف الالمان مما كان يتعرض له المغرب الاقصى . مع محاولة الكشف عن النوايا الحقيقية للألمان تجاه مستقبل المغرب الاقصى ، الذي اصبح منطقة نفوذ دولية . خاصة وان المانيا دخلت حلبة الصراع الاستعماري متأخرة ، وذلك بعد ان اتمت وحدتها القومية. أما ما يخص المغرب الاقصى ، فقد حاول ان يتحكم في هذا التكالب الدولي حول ثرواته . الا ان انقلاب موازين القوى لصالح الدول الاوربية ، جعله يسقط كغيرة من البلاد العربية تحت وطأة النفوذ الاجنبي.

Résumé :

Cette étude s'inscrit dans le Maroc colonial tirant avec la fin du XIXe siècle et début du XXe siècle, l'accent est mis sur la politique de la France et la Grande-Bretagne comme les principales puissances coloniales dans cette période. Ensuite étudier la boiterie de la position allemande qu'il était contre le Maroc. Tout en essayant de découvrir les véritables intentions des Allemands vers l'avenir du Maroc, qui est devenu une zone d'influence. Surtout que l'Allemagne entre dans le ring du colonialisme un peu tard, et après qu'elle vient déterminer son unité nationale. En ce qui concerne le Maroc, il pourrait essayer de contrôler cette ruée internationale sur sa fortune. Mais le coup d'état de l'équilibre des pouvoirs en faveur des pays européens, lui a fait tomber comme tous les autres pays arabes sous l'influence étrangère.

تمهيد:

شهد المغرب الأقصى مع نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين مجموعة من التحولات مست مختلف مجالاته الحيوية . فوجد نفسه يجابه المد الاستعماري الذي بدا يحاصره من الشرق بعد احتلال فرنسا للجزائر عام 1830. ثم انتقل الى الشمال بحكم القرب الجغرافي – مضيق جبل طارق - .

و كان المغرب قد شرع من قبل في منح الامتيازات للدول الاجنبية، خاصة تلك المتعلقة بمنح الحصانة الدبلوماسية . والتي استغلت فيما بعد لممارسات الضغوطات عليه، قصد ارغامه على تقديم المزيد من التنازلات، فاحتدم الصراع بين هذه الدول في تلك الفترة .

اما المانيا فقد استطاعت ان تحقق وحدتها القومية سنة 1870 . وبدأت بذلك تبحث لها عن مكان تحت الشمس ، وبما ان معظم مناطق النفوذ في العالم قد تم الاستحواذ عليها، من طرف الفرنسيين و البريطانيين خاصة . مما دفعها الى الاسراع في الحصول على حصتها من مناطق النفوذ في وسط هذه الدول الاستعمارية الكبرى . وكان المغرب من بين المناطق التي تأخر استعمارها ، او وقوعها تحت النفوذ المباشر لهذه الدول . من هنا كانت المساعي الالمانية للحصول على موطأ قدم في هذا البلد، اما للاستحواذ عليه، او لمساومة الدول الاخرى من خلاله في اطار ما يعرف بالتكالب الاستعماري. الذي احتدم في هذه الفترة.

1 - الاتفاق الودي سنة 1904 بين فرنسا وبريطانيا حول المغرب:

لقد اثارت العديد من التقارير التي كانت ترسلها المفوضية البريطانية بطنجة، الى وزارة الخارجية بلندن ردود فعل المغاربة على المستويين الشعبي و الرسمي، عقب انتشار انباء تفيد بحدوث اتفاق ودي بين فرنسا و بريطانيا من جهة ، و نجاح الفرنسيين في ابعاد الاوربيين عن المغرب من جهة اخرى .

لقد اتهم المغاربة الحكومة البريطانية باعتبارها "الدولة المحبة" بخيانتهم، لأنها تركت المجال لفرنسا لتفرض سلطتها الكاملة على اجهزة المخزن المالية ، الادارية والعسكرية . واعتبروا ان الاتفاق الودي ما هو الا صك لبيع بلادهم للفرنسيين. واصبح بذلك الباب مفتوحا امام الحكومة الفرنسية لإرسال قواتها العسكرية، لتدعيم نفوذها السياسي بالمغرب(1).

بادرت القبائل المغربية في معظم انحاء المغرب الى التضامن امام الخطر الاجنبي، الذي يواجه بلادهم . و اعلنوا الجهاد لمقاومة الغزو الفرنسي المرتقب . وتصاعد الغضب بعد ان شاع خبر المفاوضات، التي بدأ المخزن يجريها من اجل الحصول على قرض مالي جديد من فرنسا .

فوجهت النخبة المغربية عرائض الى السلطان، تحثه على رفض مشروع القرض الفرنسي، واقترحت بالمقابل وضع مشاريع اصلاحية بديلة، تجنباً للقروض الأجنبية. كما طالبت السلطان ان يرفع راية الجهاد، قصد جمع القبائل حوله لمقاومة الاطماع الفرنسية.

وقد كان السلطان عبد العزيز، يميل الى جبهة المعارضة فيما يخص العلاقات المغربية مع فرنسا وقد اتضح رد فعل السلطان، عندما قرر توجيه مذكرة احتجاج الى رؤساء البعثات الدبلوماسية بطنجة يعلن فيها رفضه للاتفاق الودي(2).

وهكذا سارعت فرنسا الى تدارك الموقف، حيث ارسلت وزيرها المفوض بطنجة سانت روني تايلندي الى السلطان عبد العزيز. وتلخصت مهمته في : شرح مضمون الاتفاق الودي للسلطان، و التأكيد على انه ينص على عدم تغيير الحالة السياسية للمغرب. بالإضافة الى اقناع السلطان بضرورة استكمال اجراءات قرض 1904 .

هذا القرض الذي توقف تنفيذه، بسبب المعارضة الداخلية الشديدة في اوساط المخزن، تجاه عقد اي اتفاق جديد مع فرنسا خشية اطماعها المتزايدة.(3)

غير ان السلطان لم يكن قادراً على الاستمرار في ابداء المعارضة، بسبب خطر حركات التمرد القائمة خاصة في الشمال الشرقي . فكان بذلك في حاجة ماسة للمال، لتزويد حملاته العسكرية بالأسلحة والذخيرة، قصد القضاء على هذه الاضطرابات .

كما ادرك السلطان ان الاعتماد على بريطانيا "الدولة المحبة" ، اصبح غير ممكناً، بعد عقدها للاتفاق الودي مع فرنسا. خاصة وان بريطانيا كثفت من جهودها عبر دبلوماسيها بالمغرب، لإقناع الطرف المغربي بضرورة قبول العرض المالي الفرنسي. و التأكيد على ان نوايا الفرنسيين تهدف الى مساعدة المغرب، للخروج من الاوضاع المتدهورة و تحقيق الاستقرار و الامن به (4).

وقد جاءت هذه السياسة البريطانية مخالفة تماماً لمواقفها السابقة، التي كانت تلح على المخزن في كل مناسبة، بضرورة توخي الحذر من المشاريع الفرنسية. وعدم قبول اية مساعدة من الفرنسيين .

ساعدت الظروف المبعوث الفرنسي دو سانت- اولير، على اقناع السلطان عبد العزيز، بالتخلي عن ارسال الاحتجاجات على الاتفاق الودي الى رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة بطنجة(5).

و في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تسعى لإثبات حسن نيتها تجاه المغرب، قامت قوات الجنرال ليوطي، باحتلال منطقة "راس العين"، على الحدود المغربية الجزائرية. بحجة توفير الحماية للقوات الفرنسية المعسكرة في الجنوب الجزائري على الحدود(6). ونظرا للأحداث المتصاعدة ، سارعت الحكومة الفرنسية بإرسال بعثة سانت رينييه تايلندي، لتقديم برنامج الاصلاحات الفرنسية للسلطان عبد العزيز، قبل ان تصطدم بعواقب جديدة تزيد في حدة التوتر بين البلدين . خاصة وان المانيا لم ترحب بالاتفاقيات الثنائية، التي عقدها فرنسا مع ايطاليا و بريطانيا ومع اسبانيا حول المغرب .

2- موقف ألمانيا من هذه الاتفاقيات:

عندما اطلعت المانيا على مضمون هذه الاتفاقيات، تبين لها انها تتعارض مع نواياها التوسعية للحصول على مكان يناسب إمبراطورتها و حجمها في القارة الاوربية. وكذا ضرورة الحفاظ على امتيازاتها المكتسبة، بمقتضى الاتفاقيات الدولية المبرمة مع المغرب(7).

ادركت الامبراطورية الالمانية منذ العقد الاخير من القرن 19، مدى خطورة الاطماع الفرنسية بالمغرب . فقد كانت تحذر عبر صحفها من تزايد النفوذ الفرنسي. وتدعو الدول الاوربية لتسرع بالتدخل قصد منع تونسنة المغرب.(8)و كانت تسعى دوما الى الحفاظ على الوضع القائم بالمغرب .

رأت المانيا في هذه الاتفاقيات، اخلافا بسياسة توازن القوى. وان فرنسا بتجاهلها ابلاغ الالمان بهذه الاتفاقيات، يعد تحجيما لنفوذها و تقليلا من هيبتها . وقد اكدت المانيا لبريطانيا ان " المسألة المغربية " ليست قضية خاصة بفرنسا، و انما هي قضية تتعلق بدولة مستقلة باعتراف الدول الموقعة على ميثاق مدريد .كما ان الفرنسيين ليس لهم الحق في تجاهل امتيازات باقي الدول في المغرب(9).

فقام السفير الالمانى بلندن، بإبلاغ وزير الخارجية البريطاني – ماركيز لان زدون –قلق حكومته من تسارع الاحداث بالمغرب، و تزايد النفوذ الفرنسي و اعلن ان : "...حكومته

ترغب في المحافظة على الوضع السياسي الراهن ، وعلى سيادة السلطان على اراضيه ،وعلى استمرار سياسة الباب المفتوح.." (10)

وعلى الرغم من تأكيد الوزير البريطاني للسفير الالماني، بان حكومته و الحكومة الفرنسية بموجب الاتفاق الودي، تحرصان على ضمان امتيازات ومصالح الدول الاخرى . الا ان السفير الالماني، صرح له : " ان حكومته تنوي الدفاع عن امتيازاتها ومصالحها الاقتصادية التي منحت لها بموجب المعاهدات الدولية المبرمة مع المغرب.." (11)

3-رد فعل الالمان تجاه التحركات الفرنسية في المغرب الاقصى :

ثار غضب الحكومة الالمانية في شهر فيفري 1905، عندما علمت ان الوزير المفوض الفرنسي تايلندي، اعلن انه يمثل الدول الاوربية خلال زيارته لفاس، قصد عرض المشاريع الاصلاحية على السلطان عبد العزيز . فسارعت بالتصريح ، ان تايلاندي لا يمثل الا بلاده، وان الدول الاخرى لم توافق على اي مطالب يتقدم بها، وتتعارض مع الاتفاقيات الدولية المبرمة(12).

كما اعلنت الحكومة الألمانية، ان مشروع الاصلاحات الفرنسية المقدم للسلطان عبد العزيز، يتنافى مع استمرارية الوضع السياسي في المغرب .و قصد تأكيد معارضتها ودعم استقلالية المخزن ، قامت بإرسال سفينة حربية الى ميناء طنجة، وابلغت السلطان المغربي عبر قنصلها بفاس، ضرورة رفض الاصلاحات الفرنسية. حيث صرحت بان " كل محاولة تقوم بها اي دولة بغية تغيير الوضع الراهن في المغرب ستصطدم بمعارضة المانيا " (13). وقد تأكد هذا الموقف، مع زيارة الامبراطور الالماني – وليام الثاني – الى طنجة .

وعموما فقد كان الجو العام في المغرب، مشحونا بمعادة فرنسا، على اثر الاعتداءات التي قادها الجنرال ليوطي، على الحدود الشرقية المغربية . كما قامت النخبة المغربية بتحذير السلطان، من خطورة المشاريع الفرنسية على استقلال المغرب. وشارت عليه بضرورة الاستعانة بأطراف اسلامية، من اترك و مصريين، لمساعدته على وضع مخططات اصلاحية، تجعله في منأى عن الاخطار الفرنسية .

وكان رد فعل السلطان ايجابيا، حيث اشار الى ضرورة موافقة " مجلس الاعيان " الذي يمثل مختلف المناطق المغربية، لتدعيم سلطته امام الفرنسيين (14).

وقد دعم الملك المغربي، موقفه استنادا الى موقف الالمان المعارض للمشاريع الفرنسية ، خاصة بعد زيارة الامبراطور الالماني لطنجة 31 مارس 1905. حيث صرح انه " يزور

السلطان عبد العزيز بوصفه حاكما مستقلا وذا سيادة ، و انه يتمنى ان يظل المغرب تحت سيادته حرا مفتوحا، امام التنافس السلمي لجميع الدول الاجنبية في المغرب على قدم المساواة..."(15).

وقد تمكنت المانيا بهذه الزيارة ، من فرض هزيمة دبلوماسية على الفرنسيين. و ارادت المانيا من خلال تدخلها في المسألة المغربية، ان تؤكد بانها دولة اوربية عظمى، لا يمكن عزلها(16) عن الشؤون الدولية.

وجاء موقف الالمان حازما، عندما اعلنت المانيا تهديداتها بانه، " اذا ما اخترقت الجيوش الفرنسية الحدود المغربية فان الجيوش الالمانية ستخترق الحدود الفرنسية..."(17).

4- ضرورة عقد مؤتمر دولي حول المغرب الاقصى:

كان اقتراح فكرة عقد مؤتمر دولي بطنجة، لمعالجة المسألة المغربية، في واقع الامر قد جاء بناء على نصيحة من الحكومة الالمانية للسلطان عبد العزيز . حيث رأت المانيا، انه احسن وسيلة لتدارك وضع المغرب تحت السيطرة الفرنسية . و هذا ما يعني ضرورة المحافظة على توازن القوى في المغرب. وان جميع الدول الاجنبية، لها الحق في ان تشارك في حل اي مشكل يخص المغرب . وهو الامر الذي لا تحبذه فرنسا . فأرادت المانيا بذلك تدويل المسألة المغربية، قصد افشال الاتفاق الودي بين فرنسا و بريطانيا.بالإضافة الى الحصول على امتيازات من خلال الضغط على فرنسا .

اما بالنسبة لمكان انعقاد المؤتمر، فقد اقترح السلطان عبد العزيز، بان يعقد في مدينة طنجة المطلة على المتوسط ووافقته المانيا في ذلك . غير ان فرنسا و بريطانيا و اسبانيا، اعترضت على ذلك متذرعة بالأسباب الامنية، و ضعف السلطة المحلية في مدينة طنجة .

وكانت فرنسا من اشد المعارضين لعقد المؤتمر في طنجة . لان معظم الجاليات الاجنبية في هذه المدينة كانت معادية لها ، كما ان زيارة الامبراطور الالمانى، وتشجيعه لسلطة المخزن، ساهم في تشويه صورة فرنسا(18) .

و تم الاتفاق في النهاية على اختيار منطقة الجزيرة الخضراء. التي تقع جنوب اسبانيا ، لعقد هذا المؤتمر و هي المنطقة المقابلة للسواحل المغربية (19).

5- أهم ما تقرر في مؤتمر الجزيرة الخضراء :

صدرت قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء، في 7 أبريل 1906 في وثيقة مطولة، صادقت عليها الدول المشاركة ما عدا المغرب و ألمانيا . فالمغرب لم يشارك في اي قرار صادر عن هذا المؤتمر . اما ألمانيا فقد ارادت ان تظهر بمظهر المؤيد للمغرب، في معارضتها لميثاق الجزيرة الخضراء. خاصة و انها لم تنل ما كانت تصبو اليه، وهو كبح النفوذ الفرنسي في المغرب .

اشتملت وثيقة المؤتمر على مائة و ثلاثة و عشرين بندا، مقسمة على تسعة ابواب . تتعلق بتنظيم الشرطة، مراقبة ومنع تهريب الاسلحة، و انشاء بنك مخزني بالمغرب، تنظيم الضرائب ، تنظيم الجمارك. بالإضافة الى البنود المتعلقة بتنظيم الاشغال العامة

ويتبين من قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء، ان ميثاقها عبارة عن اتفاق ، تحصلت بموجبه الدول الاوربية على امتيازات جديدة في المغرب . ساعدتها على المضي قدما في تقسيم المغرب، و فرض الحماية الاجنبية عليه . و هو عكس ما كان يطمح اليه السلطان المغربي ، حيث كان قد اوصى الوفد المغربي المشارك في المؤتمر، بان لا يوافق على منح امكانية الاصلاحات لدولة واحدة، دون الرجوع اليه واخذ موافقته (20) .

غير ان الدول المشاركة في المؤتمر، لم تكترث لمطالب المخزن . و فرضت عليه قرارات جعلته يصاب بخيبة امل. و اصبح الملك بذلك في موقف ضعيف تجاه رعيته(21).

فبدلا من ان يعمل مؤتمر الجزيرة الخضراء الدولي، على المحافظة على استقلال المغرب، و مساعدته على تطوير موارده، وتنظيم أجهزته العسكرية و الادارية . نجد انه ساهم في تفاقم التدخل الاجنبي، و الاستحواذ على مدخراته . فالمؤتمر بذلك، اعترف لكل من فرنسا و اسبانيا بمركز خاص . ساهم في تسهيل توسيع مشاريعهما الاستعمارية في المغرب.

و الجدير بالذكر، ان السلطان عبد العزيز، رفض في البداية التوقيع على ميثاق مؤتمر الجزيرة الخضراء . خاصة وان جهة المعارضة في المخزن، كانت تضغط عليه وتدفعه الى عدم المصادقة . او في اسوء الاحوال المطالبة بإعادة النظر في بعض بنوده(22) .

وقصد التأثير على الملك المغربي، ارسل ملك ايطاليا، فيكتور إيمانويل الثالث – Victor Emanuel III - رسالة الى السلطان ، حملها الوزير المفوض الايطالي ، روميو ملموزي، عميد السلك الدبلوماسي بطنجة لإقناعه بضرورة المصادقة على الميثاق

وذلك بإيمانه أن: "تبني هذا القرار , سوف يضيف مزيدا من الرفعة والمقام لجلالتكم .
ويضيف خيرا كثيرا لا يقدر الى امبراطورية جلالتيكم .." (23).

وهكذا اضطر الملك الى التوقيع على الميثاق، بعد فقده الامل في الاعتماد على المانيا
في وقف الاطماع الفرنسية . بالإضافة الى تخلي بريطانيا عن دورها في المحافظة على
مصالح المخزن، بعدما كانت تلقب " بالدولة المحبة " . و كان ذلك في 18 جوان 1906 .

6- الموقف الالمانى بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء :

تغيرت الاجواء السياسية في المغرب عقب مؤتمر الجزيرة الخضراء . فاتجهت السياسة
الالمانية لوضع مخططاتها لإيجاد الوسيلة التي تمكنها من الخروج من المغرب، بأكبر قدر
من الغنيمة الاستعمارية فكانت بذلك المسألة المغربية بالنسبة لألمانيا اداة للمقايضة .
وقصد تحقيق ذلك تبنت المانيا موقفين متباينين ، من اجل تحقيق اهدافها و الدفاع
عن مصالحها الخاصة . يتمثل الموقف الاول، في استمرارها بالمحافظة على نفودها
السياسي بالمغرب، من اجل الحصول على المزيد من الامتيازات الاقتصادية من المخزن .
اما الموقف الثاني، فيتمثل في الظهور بصفة المدافع عن قرارات ميثاق الجزيرة
الخضراء . وذلك تمهيدا للتخلي عن المغرب لصالح الفرنسيين، مقابل الحصول على
تعويضات من فرنسا في مناطق اخرى.

ولتنفيذ الموقف الاول، سعى الالمان الى كسب ثقة المخزن، من خلال التعبير عن
تأييدهم لموقفه المعارض للميثاق. فقام وزير المانيا المفوض بطنجة روزن – Rozen - ،
بإبلاغ نائب السلطان محمد الطريس، بان حكومته رفضت المصادقة على ميثاق
الجزيرة، الا بعد مصادقة السلطان . و استطاع روزن بهذه المناورة، ارضاء كبرياء المغاربة
،واقناعهم بان حكومته لا تزال تحافظ على المصالح المغربية و تحصلت بموجب ذلك
بعض الشركات الالمانية، امتياز مشروع اصلاح مينائي العرائش وطنجة بالإضافة الى
الحاق ضباطين المانيين في خدمة المخزن . و قد عبر الفرنسيون عن امتعاضهم من هذا
التصرف، الذي يعتبر خرقا صريحا لميثاق الجزيرة، لأنه يتعارض مع الاتفاق الموقع في
ميثاق الجزيرة . و الذي يؤكد على ضرورة عرض مناقصات المشاريع العامة بالمغرب، على
الهيئة الدولية المسؤولة(24).

اما الموقف الثاني، فقد تجلى في محاولات التقارب مع الفرنسيين . فقد كانت الحكومة
الالمانية مدركة بان الحكومات الفرنسية، تتخذ دائما سياسة الحذر في التعامل مع

الالمان، في كل ما يخص المسألة المغربية. لأنها كانت تدرك بان التعرض للمصالح الألمانية بالمغرب، قد يؤدي الى حرب اوروبية عامة (25).

وقد ساهمت العديد من الظروف الدولية المستجدة ، في تبني الالمان لهذا الموقف. فنجد ان البريطانيين قد عمدوا الى التمسك بالاتفاق الودي مع فرنسا، والذي تم تكريسه من خلال تفاهم عسكري بين البلدين مع بداية عام 1906(26). بالإضافة الى حاجة الروس لمساعدات مالية فرنسية، بعد نهاية حربهم ضد اليابانيين . كل هذه التطورات الدولية التي اصبحت تصب في مصلحة الفرنسيين . جعلت الالمان يشعرون بانهم محاطون بفريق من الاعداء ، فلا هم استطاعوا ان يضعفوا الوفاق الودي، باقتراحاتهم عقد مؤتمر دولي حول المسألة المغربية . ولاهم تمكنوا من منع الفرنسيين من الحصول على اعتراف الدول المشاركة في المؤتمر، بمركزها الخاص بالمغرب.

وهكذا رأت الحكومة الألمانية بضرورة التقارب مع الفرنسيين، تفاديا لأي صدام عسكري. و على هذا الاساس، تم عقد اتفاق بين الطرفين في 9 فيفري 1909. حيث اقرت المانيا بمقتضاه، انها لن تعرقل مصالح فرنسا السياسية في المغرب، مقابل ضمان فرنسا للمصالح الاقتصادية الألمانية بالمغرب . و بادرت الحكومتان، الى تأكيدهما على ضرورة العمل على تسهيل تنفيذ اتفاق الجزيرة .وهذا رغم اقتناع الالمان بعدم جدية الاتفاق، الذي لم يكن مقبولا لدى الألمان خاصة (27).

خاتمة :

نخلص في الاخير، الى ان الصراع الدولي الاستعماري على المغرب الاقصى . لم يكن معزولا عن حلبة الصراع العالمية، فهو بذلك امتداد لهذا التكالبا الاستعماري. وقد حاولت الدول الاوروبية الرئيسية، الضهور بمظهر المدافع عن مصالح المخزن المغربي . ويتجلى ذلك في الدور الذي لعبته بريطانيا " الدولة المحبة " مثلما كان يطلق عليها في المغرب. هذا من جهة، اما ما يتعلق بألمانيا، فنجد ان دخولها حلبة الصراع الاستعماري العالمية، قد جاء متأخرا بفعل تأخر تحقيق وحدتها القومية .

فكانت تسعى جاهدة للظفر بما تبقى من مناطق النفوذ . وكان المغرب الاقصى يشكل بذلك ضالتها، بحكم وضعه السياسي آنذاك، و موقعه الاستراتيجي . وقد حاول الالمان في البداية، الضهور بمظهر المدافع عن سلطة المخزن و المحافظ على الوضع القائم فيه .

مع محاولة الضغط و استعمال القوة تجاه الدول الاوربية الاخرى، و خاصة فرنسا، باعتبارها الدولة الاكثر نفوذا في المغرب .

الا ان الالمان وبحكم مبدأ المصلحة، و ماتقتضيه الاطماع الاستعمارية. اضطرت الى القبول بالاتفاق مع هذه الدول الاستعمارية الكبرى، مقابل تحقيق التراضي بينها في توزيع مناطق النفوذ. و بحكم تأخر الالمان في دخول هذا المعترك كما سبق وان اسلفنا . فان حظها من التركة الاستعمارية كان قليلا . و هو الشئني الذي سيساهم بشكل كبير في إذكاء جذوة الصراع لاحقا بين الدول الاوربية ، انتهى بانفجار الحرب العالمية الاولى.

الهوامش :

- 1- FO 413/36 انظر: اصدارات مديرية الوثائق الملكية، المطبعة الملكية، الرباط 1976.
- 2- خلوق , عبد العزيز التسماني، المقاومة المغربية الدبلوماسية للهيمنة الفرنسية ، دار النيابة ، ع 17 1988 . ص 25
- 3- Bruke, Edmund, **Prelude to protectorate in Morocco**. Chicago; the Chicago University, 1976. انظر: اصدارات مديرية الوثائق الملكية ، المطبعة الملكية ، الرباط 1977.
- 4- Nicolson to Lansdowne, May 12, 1904 FO 431/36-المصدر السابق.
- 5- خشيت الحكومة الفرنسية ان يسبب لها هذا الامر عراقيل خطيرة ، حيث كان الراي العام الفرنسي مازال غير مهيئ لعقد الاتفاقيات الدولية مع الدول الاوربية و التنازل لها عن بعض الامتيازات الاستعمارية في مناطق خارج المغرب . op.cit. p74. Bruke
- 6- Bruke .op.cit.76-انظر: إصدارات مديرية الوثائق. 1977
- 7- علال الخديفي، الموقف الالمانى من التدخل الفرنسي في الشاوية ، الرباط : دار النشر العربي الافريقي . 1991 . ص 32 .
- 8- Gosselin to Rosebery, June 16, 1893. FO 413/ 19 انظر: اصدارات مديرية الوثائق 1976.
- 9- خلوق، عبد العزيز التسماني، العلاقات الالمانية الفرنسية والشؤون المغربية ، دار النيابة ، ع 26-27 1990 . ص 45.
- 10- افا، عمر ، التواجد الالمانى بالجنوب المغربي في نهاية القرن التاسع عشر ، كلية الآداب ، جامعة محمد الخامس بالرباط ، ع 19 . 1994 ، ص 67
- 11- Lands LANSDOWNE TO Lascelles, august 15, 1904. FO. 431/36 المكتبة الملكية بالرباط.
- 12- فارس، محمد خير، المسألة المغربية 1900-1912، القاهرة: جامعة الدول العربية معهد الدراسات العربية، 1961.
- 13- خلوق التسماني ، مرجع سابق ، ص 46.
- 14- عندما علم السلطان عبد العزيز بهدف زيارة الوزير المفوض الفرنسي تايلاندي الى فاس لتقديم برنامج إصلاحات تحت اشراف فرنسا . وجه بتاريخ 16 افريل 1904 موفدين من قبل المخزن الى عمال المدن و قبائلها ليرسلوا مندوبين عنهم الى فاس ليساهموا في دراسة المطالب الفرنسية و اتفق المجلس بالجماع على ضرورة دعوة الدول الموقعة على

- ميثاق مدريد 1880 لعقد مؤتمر دولي يناقش التنظيمات التي تناسب الواقع الحالي للمغرب –المنوني ،محمد .
مظاهريقبضه المغرب الحديث بيروت : دار الغرب الاسلامي 1985 . ص191.
- 15- لاندو ، روم ، تاريخ المغرب في القرن العشرين ، ترجمة: نقولا زيادة ، بيروت : دار الثقافة ، 1980. ص89.
- 16- تايلر ، أ.ج، الصراع على السيادة في اوربا 1884-1918 ، ترجمة: كاظم نعمة ، العراق : جامعة الموصل ، 1980
- 17- خلوق ، مرجع سابق ، ص46.
- 18- فارس، المسألة، مرجع سابقن ص 338-339.
- 19- محمد الطريس الى القنصل الهولندي العام بطنجة 1905 . الوثائق الملكية، المكتبة العامة بالرباط.
- 20- Lowther to Gry .dec29. 1905. FO .413/41 .انظر: سيمو، بهيجة، العلاقات المغربية – الايطالية 1869-1912 ، ص 90.
- 21- Lowther to Gry 22 April, 1906 FO413/41 . انظر: الوثائق الملكية، المكتبة العامة بالرباط.
- 22- يقول الدكتور ابراهيم بوطالب ان مؤتمر الجزيرة الخضراء كان لبنة من لبنات الحجر الاستعماري الذي فرض على المغرب . معلمة المغرب. ج11، ص 3725.
- 23- سيمو ، بهيجة، العلاقات المغربية – الايطالية 1869 – 1912 ، الرباط : مطبعة النجاح الجديدة، 2003 . ص 87.
- 24- الخديبي ،الموقف الالمانى ، مرجع سابق . ص35.
- 25- افا ، التواجد الالمانى ، مرجع سابق ، ص 80
- 26- تايلر ، الصراع ، مرجع سابق . ص ص 492-494.
- 27- لمعلومات تفصيلية عن اتفاق 1909 بين فرنسا و المانيا . انظر:فارس،المسألة، مرجع سابق. ص 467.